

## على الغلاف

# اللبنانيون يواجهون

الشخ في المستلزمات الطبية وصل إلى بطاريات القلب والصمامات وفلاتر غسيل الكلى، فيما أقفلت أقسام علاجات السرطان في عدد من

المستشفيات التي تُنازم بدورها. أما الأدوية، وبالرغم من «تطمينات» نقابة الصيدلة ومستوردي الأدوية بشأن «سلامة» القطاع،

## نقص في بطاريات القلب وفلاتر غسيل الكلى وانقطاع



(مِهْلَب الموسوي)

### هديك فرفور

«كل المستشفيات، من دون استثناء، تستخدم حالياً آخر ما في مخازنها من أجهزة ومستلزمات طبية. وأي جهاز أو أداة تُستخدم اليوم لا ضمانات بتأمين بديل عنها». هذا ما أكده لـ«الأخبار» صاحب إحدى الشركات العاملة في هذا المجال، خلافاً لكل محاولات «التطمين» و«امتصاص» الهلع التي تنتهجها بعض الجهات الرسمية المعنية بالقطاع الصحي في لبنان.

«تهويل» ممارسة أصحاب الشركات المستوردة التي أعلنت سابقاً أنها استوردت خلال شهر ونصف شهر نحو 5% فقط من حاجات المستشفيات؛ ربما لكن كل المؤشرات الحالية تُؤذ بتفاقم خطير يتناول بشكل مباشر حياة اللبنانيين الذين يواجهون اليوم محاولة لقتلهم عمداً. فمن أصل سبعة أنواع من البطاريات التي يستخدمها مرضى القلب، ثمة نوعان باتا مفقودين من الأسواق كليا وفق تجع شركات مُستوردي المعدات والأجهزة الطبية، إضافة إلى شخ في قياسات «صمامات القلب» وفي الفلاتر المستخدمة في غسيل الكلى. سبق ذلك إعلان التجمع عن نقص حاد في الخيطان المستخدمة في العمليات الجراحية وانقطاع نوعين من الغاز المستخدم للتخدير، وإقدام مُستشفيات على الاستخدام المتكرر لأدوات مخصصة للاستعمال مرة واحدة مع ما لذلك من تداعيات خطيرة على المرضى.

## المختبرات الطبية مهدّدة بالتوقف

### راجنا حمية

لا نهاية للازمات في القطاع الاستشفائي. كلما تدرجت الأزمة المالية والتقدية، كبرت المشاكل في المستشفيات، الخاصة منها والحكومية. وفي كل يوم ثمة ما يستجذ، يُؤذ بأن الأسوأ لم يات بعد. أول «غيث» الأزمة الاقتصادية كان باتباع المستشفيات سياسة التقشف المالي التي بدأت بخفض دوامات العاملين ورواتبهم تالياً. توسعت تلك السياسة، لتدخل معها المستشفيات نفق «تقتين» في الخدمات، عبر دمج الأقسام الطبية قبل إقفال بعضها والتوقف عن تقديم الخدمات فيها. قبل فترة وجيزة، دخلت الأزمة في المحظور، مع توقف عدد من المستشفيات عن تقديم العلاجات الكيميائية لمرضى السرطان، وخفض جلسات غسل الكلى، بسبب عجزها عن دفع مستحقات شركات الأدوية. ولحقت ذلك معضلة تأمين المستلزمات الطبية والأجهزة، بسبب تراكم ديون مستورديها في ذمة المستشفيات التي لم تتمكن من تسديدها، وبلغ الأمر



# «القتك العمد»

فإن المعطيات تُنبئ بأن تفاقم الوضع الحالي لن يجعله يهنأ عن الأزمة. ها يواجهه اللبنانيون جميعاً، اليوم، هو محاولة موصوفة لـ«القتك العمد»

## أدوية سرطان

من مؤشرات التدهور المتسارع، أيضاً، إعلان جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت، في بيان أمس، توقف العمل في قسم الطوارئ في مستشفى المقاصد «باستثناء الحالات الحرجة التي تستدعي معالجة سريعة والإقامة في المستشفى لمتابعة العلاج». والسبب «ارتفاع أسعار المستلزمات الطبية التي يصعب الحصول عليها إلا بكميات نادرة وتسدّد معظم ثمنها نقداً، عكس التسهيلات التي كانت تُمنح سابقاً بسبب الشخ المالي (...)». ذلك، تُضخّ المقاصد إلى مستشفيات أقفلت بعض أقسامها (وخصوصاً غسيل الكلى ومعالجة السرطان) نتيجة الأزمة المالية والتقدية المستعرة منذ أشهر. فيما جند نقيب المستشفيات الخاصة سليمان هارون، أمس، قرع جرس الإنذار بإعلان «أنا وصلنا إلى صلب الأزمة قبل الموعد المتوقع».

سعر الصرف الرسمي على أن يؤمن مستورديو الأدوية النسبة المتبقية من الدولارات من السوق السوداء.

ومن بين الأدوية التي فقدت دواء puri-nethol الذي لجا بعض المرضى حالياً إلى تأمينه من خارج لبنان عبر «مبادرات فردية». طبيب أمراض الدم والتورم الخبيث يوسف جنبلاط أوضح أن هذا الدواء يُستخدم لعلاج اللوكيميا المفوية

نقيب مُستوردي الأدوية كريم جبارة أكّد لـ«الأخبار» أن لا أزمة دواء بعد، لكننا سنأ في مامن في ظل غياب السيولة حالياً وعدم التزام المصارف بتعميم مصرف لبنان». وعزا انقطاع الـ puri-nethol إلى انتقال ملكية الشركة «وهو أمر سابق للأزمة»، أما sprycell «فمن المتوقع تأمينه خلال أسابيع» وأكّد توفر الأدوية لدى الوكلاء، «لكن التأخير في التسليم قد يكون سببه التأخير في تسديد المستحقات للشركات المصنّعة

بسبب غياب السيولة». يعني ذلك أن عجز المرضى عن الحصول على أدويتهم لا يعود إلى انقطاعها لدى وكلاء الدواء بقدر ما هو مرتبط بعجز المستشفيات والجهات التابعة للقطاع العام (وزارة الصحة والجيش اللبناني) عن شرائها وتأمينها. وأخرى، ويُستخدم على مدى سنة أو سنتين، ويؤكّد أن العلاج يبقى ناقصاً إذا لم يتضمّن هذا الدواء.

دواء sprycell أيضاً بات مفقوداً، «وهو يُستخدم لعلاج اللوكيميا الخخاعية المرمنة مُباشرة بعد التشخيص، ولعلاج بعض أنواع

الحادة»، ويُعتبر علاجاً مُتممّاً بعد انتهاء جلسات العلاج الكيميائي.

بمعنى أنه علاج تكميلي مع أدوية الأدوية لم يعد موجوداً في السوق.

على رغم تطمينات وزارة الصحة، وتطمينات نقيب الصيداللة غسان الأمين، في اتصال مع «الأخبار»، بأن لا أزمة دواء بسبب تطبيق تعميم مصرف لبنان القاضي بتأمين 85% من الاعتمادات بالدولار على أساس

حذّ تهديد مستوردي تلك المستلزمات لعدد من المستشفيات بالامتناع عن تسليمها الكثير من المواد الطبية ما لم تبادر إلى الدفع. وقد وصل هؤلاء أيضاً إلى المحظور، فلا هم قادرين على سدّ حاجات المستوردين من المال، بسبب عدم تقاضيتهم أموالهم من الجهات الضامنة منذ ما يقرب العام، ولا المستوردون قادرين على تسجيل فواتير جديدة من دون تسديد ما سبق، لتغطية «نقات» تعميم مصرف لبنان الذي يفرض عليهم تأمين 50% من قيمة المستوردات بالدولار الأميركي بسعر السوق.

دخلت الأزمة، اليوم، نفقاً أخطر. فالمستشفيات لم تعد قادرة على شراء ما تحتاج إليه من المستلزمات «لأننا مجبرون على الدفع بالدولار الأميركي وهو ما يستحيل الآن»، يقول نقيب أصحاب المستشفيات الخاصة في لبنان، سليمان هارون. وهذا ما انعكس نقصاً فادحاً في المواد التي تُستخدم في غرف العمليات، بداية، من المشاط إلى خيوط الجراحة وغيرها. ومنذ الأسبوع الماضي، تعاني مختبرات المستشفيات نقصاً في بعض المواد

اللوكيميا المفوية الحادة، وكعلاج رديف للعلاج الكيميائي، يلفت جنبلاط إلى أنه رغم احتمال وجود بدائل لبعض الأدوية، «إلا أنه يُفضل عادةً المرضى في الأدوية التي سبق أن بدأ بها المريض العلاج، فضلاً عن تداعياتها وأثارها الجانبية».

سعر الصرف الرسمي على أن يؤمن مستورديو الأدوية النسبة المتبقية من الدولارات من السوق السوداء.

ومن بين الأدوية التي فقدت دواء puri-nethol الذي لجا بعض المرضى حالياً إلى تأمينه من خارج لبنان عبر «مبادرات فردية». طبيب أمراض الدم والتورم الخبيث يوسف جنبلاط أوضح أن هذا الدواء يُستخدم لعلاج اللوكيميا المفوية

نقيب مُستوردي الأدوية كريم جبارة أكّد لـ«الأخبار» أن لا أزمة دواء بعد، لكننا سنأ في مامن في ظل غياب السيولة حالياً وعدم التزام المصارف بتعميم مصرف لبنان». وعزا انقطاع الـ puri-nethol إلى انتقال ملكية الشركة «وهو أمر سابق للأزمة»، أما sprycell «فمن المتوقع تأمينه خلال أسابيع» وأكّد توفر الأدوية لدى الوكلاء، «لكن التأخير في التسليم قد يكون سببه التأخير في تسديد المستحقات للشركات المصنّعة

بسبب غياب السيولة». يعني ذلك أن عجز المرضى عن الحصول على أدويتهم لا يعود إلى انقطاعها لدى وكلاء الدواء بقدر ما هو مرتبط بعجز المستشفيات والجهات التابعة للقطاع العام (وزارة الصحة والجيش اللبناني) عن شرائها وتأمينها. وأخرى، ويُستخدم على مدى سنة أو سنتين، ويؤكّد أن العلاج يبقى ناقصاً إذا لم يتضمّن هذا الدواء.

دواء sprycell أيضاً بات مفقوداً، «وهو يُستخدم لعلاج اللوكيميا الخخاعية المرمنة مُباشرة بعد التشخيص، ولعلاج بعض أنواع

الحادة»، ويُعتبر علاجاً مُتممّاً بعد انتهاء جلسات العلاج الكيميائي.

بمعنى أنه علاج تكميلي مع أدوية الأدوية لم يعد موجوداً في السوق.

على رغم تطمينات وزارة الصحة، وتطمينات نقيب الصيداللة غسان الأمين، في اتصال مع «الأخبار»، بأن لا أزمة دواء بسبب تطبيق تعميم مصرف لبنان الذي يفرض عليهم تأمين 85% من الاعتمادات بالدولار على أساس

حذّ تهديد مستوردي تلك المستلزمات لعدد من المستشفيات بالامتناع عن تسليمها الكثير من المواد الطبية ما لم تبادر إلى الدفع. وقد وصل هؤلاء أيضاً إلى المحظور، فلا هم قادرين على سدّ حاجات المستوردين من المال، بسبب عدم تقاضيتهم أموالهم من الجهات الضامنة منذ ما يقرب العام، ولا المستوردون قادرين على تسجيل فواتير جديدة من دون تسديد ما سبق، لتغطية «نقات» تعميم مصرف لبنان الذي يفرض عليهم تأمين 50% من قيمة المستوردات بالدولار الأميركي بسعر السوق.

دخلت الأزمة، اليوم، نفقاً أخطر. فالمستشفيات لم تعد قادرة على شراء ما تحتاج إليه من المستلزمات «لأننا مجبرون على الدفع بالدولار الأميركي وهو ما يستحيل الآن»، يقول نقيب أصحاب المستشفيات الخاصة في لبنان، سليمان هارون. وهذا ما انعكس نقصاً فادحاً في المواد التي تُستخدم في غرف العمليات، بداية، من المشاط إلى خيوط الجراحة وغيرها. ومنذ الأسبوع الماضي، تعاني مختبرات المستشفيات نقصاً في بعض المواد

### تقرير

## صرف جماعي في «لو مول» ومستشفى «الجامعة الأميركية»

### إبلده الضبيب

علمت «الأخبار» أن اجتماعات إدارية تجري في مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت للبحث في إمكان صرف عدد من العاملين فيه بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية وعدم تقاضي المستشفيات مستحقاتها لدى الدولة اللبنانية. وفي المعلومات أن العدد الذي يجري البحث فيه يناهز الـ 100، فيما أشارت المصادر إلى أن شركة «فامكو» الخاصة التي تتولى أعمال الصيانة في الجامعة خفّضت عدد عمالها أيضاً بحجة وجود فائض. رئيس نقابة عمال ومستخدّمي الجامعة الأميركية في بيروت جورج الجردي نفى في اتصال مع «الأخبار» علمه بالأمر، وأكد أن «النقابة لم تتبلّغ بأي قرار بشأن صرف موظفين، وكمجلس نقابة لن نوافق على صرف أي موظف ثابت، ونتمسك بالاتفاقات المبرمة مع الإدارة وعقد العمل الجماعي الذي يُلزم في حالات الصرف موافقة الطرفين». وأضاف أن «لصرف أصوله القانونية ويكون في حالات الإفلاس، ولن نوافق على أي عمليّة من هذا النوع». وأشار إلى أن عقد العمل الجماعي بين رئاسة الجامعة والنقابة يُجنّد كل عامين، وتمّ توقيع نسخته الأخيرة عام 2016، وتدور حالياً مفاوضات لتجديده، لكنه قانوناً «يبقى ساري المفعول إلى حين إبرام العقد الجديد». ووفق الجردي فإن الإدارة شكّلت لجنة ماليّة ضمت ممثلين عن النقابة هدفها «دراس الوضع المالي في هذا الطرف الاقتصادي الصعب لمساعدة الموظفين من ذوي الأجر المحدود».

غير أن كلام الجردي عن التمسك بعدم صرف الموظفين التابيتين وحاملي بطاقات النقابة، قد لا يحول دون تجديد عقود من يعملون بعقود عمل محددة، إذ يربح أن تنتهي عقود هؤلاء من دون تجديدها. علماً أن الأمر هذا لا يخالف قانون العمل.

إلى ذلك، قال موظفون في مجمع «لو مول» (LeMall - سنّ الفيل (مبنى فندق الحيتور)، إنهم تبلّغوا قبل ثلاثة أيام بأن المجمع يتجه إلى إقفال من دون أي تفاصيل إضافية. علماً أن هؤلاء، يتقاضون منذ ثلاثة أشهر في نصف راتب أو راتب خُسمت منه العلاوات والساعات الإضافيّة المُجمّع تديره وتُشغله منذ عام 2009 شركة «Acres» لمديرتها التنفيذي جورج كمال (استحدثت بعده فرعي صيدا وضبيّة تبعاً)، بعد أن استأجرته من «أوتيل الحيتور»، وهي تقوم بتأجير محالها للشركات والعلامات التجارية المستثمرة. و«Acres» شركة منبثقة عن الشركة الأم مجموعة «Azadea»، بشراكة بين كمال وآل ضاهر أصحاب المجموعة. مجموعة «Azadea» من بين الشركات المستأجرة في المجمع. ولها العديد من المحال فيه، وقد تبلّغ أيضاً موظفوها بإقترب الإقفال. لكنّ السؤال المطروح هو حول كفيّة تعاطي الشركات المستأجرة مع موظفيها، وما إذا كانت ستعيد توزيعهم على فروع أخرى أو صرفهم. في اتصال مع «الأخبار» قال كمال إن «ثمة أخباراً كثيرة يتمّ نقلها والبلد يعيش على الشائعات. لكننا لم نتخذ أي حينة أي قرار، لدينا قرار ندرسه كشركة تدير المول». وماذا عن موظفيكم وموظفي الشركات المستأجرة لديكم والأعداد التي يجري الحديث عنها؟ أجاب: «لا نملك هذا العدد من الموظفين كشركة إدارة، الشركات المستأجرة تهتم بموظفيها بشكل مستقلّ عن قرارنا مهما يكن».

البليلة التي أثارها خبر الإقفال رُبطت بإقفال محلات تابعة لمجموعة «Azadea» في سوق الكسليك وعدد من المجمعات التجارية، وتبرّط جمع «لو مول» في السنوات الأخيرة بعد افتتاح مجمعها أكبر منه حجماً في محيط منطقة سنّ الفيل. والحديث عن درس خطة سابقة للخروج من «لو مول» - سنّ الفيل بسبب تراجعها، وقد سرّح فيها الوضع الاقتصادي المترديّ. الوضع مرتبط أيضاً بأن المجمعات الثلاث أما مستأجرة أو بُنيت على أراض مستأجرة (كما الحال في مجمع ضبيّة مثلاً)، ولعدم قدرة المُستأجرين على «تحمل خسارات إضافية».

### المشرق للضمان وإعادة الضمان ش.م.ل دعوة لعقد جمعية عمومية عادية

يتشرّف مجلس إدارة شركة المشرق للضمان وإعادة الضمان ش.م.ل. بدعوة المساهمين الكرام لحضور الجمعية العمومية العادية التي ستعقد في تمام الساعة الثانية عشرة من صباح يوم الأربعاء الواقع فيه ٢٠٢٠/٠٢/١٢ وذلك في مركز الشركة الكائن في أنطلياس، بناية المشرق، وذلك للبحث بجدول الأعمال التالي:

- 1- الإطلاع على تقرير مجلس الإدارة وتقرير مفوضي المراقبة العام والخاص وحساب الجردة والميزانية وحساب الأرباح والخسائر العائدة لعام ٢٠١٨ والمصادقة عليها.
- 2- منح رئيس واعضاء مجلس الإدارة براءة الذمة عن أعمال سنة ٢٠١٨.
- 3- انتخاب مجلس ادارة جديد لمدة ثلاث سنوات.
- 4- تعيين مفوض مراقبة وتحديد التعاليم لعام ٢٠١٨.
- 5- منح رئيس واعضاء مجلس الإدارة الصلاحيات المنصوص عليها في المادتين ١٥٨ و١٥٩ من قانون التجارة.
- 6- أمور متفرقة.

فعلى المساهمين الراغبين في الحضور إثبات صفتهم لدى أمّانة السرس قبل موعد انعقاد الجلسة وفقاً لما نص عليه نظام الشركة والقانون.

وتعلم الشركة انها وضعت بتصرف المساهمين جميع الأوراق والمستندات المنصوص عنها قانوناً بتصرفهم للاطلاع عليها. نامل حضوركم.

مجلس الإدارة

المشرق للضمان وإعادة الضمان ش.م.ل.